الأمم المتحدة

E/AC.51/2020/L.4/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
3 July 2020
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الستون

8 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البند 7 من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الستين

مشروع تقرير

المقرر: السيد فيليكس – فيس **إيبوا إيبونغي** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

(البند 3 (أ))

البرنامج 2
الشؤون السياسية

1 – نظرت اللجنة، خلال دورتها الستين، في البرنامج 2، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021، والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2019 (A/6/75 (Sect.3)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.2020/51/10).

2 – وقام ممثل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى جانب وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، بعرض البرنامج وبالرد، إلى جانب ممثلين آخرين، على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

070720 060720 20-08513 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

3 - أعربت الوفود عن تقديرها لبرنامج إدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام وعملها في مجال الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات.

4 - وأُعرب عن التقدير أيضا للعرض الشامل لأعمال البرنامج، وأشير إلى أن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا حيويا في تنفيذ البرنامج. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز عملها مع كيانات أخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في سبيل دعم التنمية من أجل السلام. وأعرب وفد آخر عن تقديره لتقسيم العمل بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، مشيرا إلى أن الإصلاحات الهيكلية ساعدت على توضيح تقسيم العمل.

5 - وأشارت عدة وفود إلى أهمية استخدام لغة متفق عليها بين الحكومات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء استخدام مصطلحات مثل "مسببات النزاع" في البرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها (الفقرة 3-25)، وارتأى أن عبارة "الأسباب الجذرية للنزاع" تعبّر عن هذا المفهوم على نحو أفضل. وفيما يتعلق بتعبير آخر مثير للقلق، وهو "النزاعات العنيفة"، ورد في إطار البرنامج الفرعي 1 (الفقرة 3-19) والبرنامج الفرعي 7، التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (عدة إشارات)، طُرح تساؤل عما إذا كان هناك تصنيف للنزاعات. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ذكر الوفد أنه من المفهوم أن جميع النزاعات تتسم بالعنف في جوهرها. واستشهد الوفد بمثال ثالث يتمثل في استخدام مصطلح "البلدان الهشة" في إطار البرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام (الفقرة 3-87)، وحث مديري البرامج على استخدام مصطلحات متفق عليها، مثل "البلدان التي تقع في النزاع أو تعود إليه". ولاحظ وفد آخر أن البرنامج يحاول أن يمتثل في معظم الأحيان لاستخدام المصطلحات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ولكنه شدد على أن الحاجة إلى التواصل بفعالية مع أصحاب المصلحة الآخرين لا تعني بالضرورة أن البرنامج ينبغي أن يتضمن مفاهيم أو مصطلحات أو نُهجا لم تتفق عليها الدول الأعضاء، مثل "السياقات التي لا توجد فيها بعثات" (الفقرة 3-89).

6 - وتساءل أحد الوفود عن النهج الجديد المستخدم في عرض المنجزات المستهدفة، حيث لم يتم تحديد بعض فئات المنجزات المستهدفة كميا. وساق الوفد مثالاً على ذلك فقال إنه في حين أن منجز المساعي الحميدة المتوخى في إطار المنجزات المستهدفة الشاملة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (الجدول 3-1) لم يحدَّد كمياً، فقد قُدِّم تقدير كمي لعدد جهود المساعي الحميدة في الفقرة 3-18. ولاحظ الوفد أيضاً أن هذا القلق لا يتعلق بالبرنامج على وجه التحديد، وكرر تأكيده على أنه ينطبق على برامج أخرى أيضاً، واقترح عرض تلك النقطة في سياق شامل. وأُعرب عن التقدير لإدراج الولايات التشريعية في الخطة البرنامجية، تمشيا مع توجيهات الجمعية العامة، وتم التشديد على أن الولايات التشريعية لا يجدر إدراجها في مرفق، على غرار ما عُمل به في ميزانية عام 2020.

7 - واستفسر أحد الوفود عن سبب عدم إدراج الافتراضات البرنامجية لجميع البعثات السياسية الخاصة في إطار هذا البرنامج، والاستمرار في عرضها بشكل منفصل على اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة للنظر فيها فقط. وتم التشديد على أنه إذا استمر تمويل البعثات السياسية الخاصة، التي يتزايد عددها في كل سنة، من الميزانية البرنامجية، فينبغي النظر في سرودها البرنامجية في سياق لجنة البرنامج والتنسيق بدلا من تقديمها مباشرة إلى اللجنة الخامسة.

8 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، أعرب أحد الوفود عن تقديره لوضع منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في صلب الخطة الاستراتيجية الجديدة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، مشيرا إلى أن ذلك يتماشى بشكل حاسم مع خطة الحفاظ على السلام التي تنتهجها الدول الأعضاء. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن مصطلح "إدارة النزاعات" الذي ورد في عنوان البرنامج الفرعي ليس واضحا وقد يكون مثيرا للجدل، لأن إدارة نزاع ما لا تعني دائما تسويته، بل الإبقاء عليه وقيادته. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن الأمم المتحدة يمكن أن تساعد الدول في منع نشوب النزاعات وحلها، حسب الاقتضاء. ولاحظ الوفد نفسه أنه في حين أن تحسين الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة أمر هام، فإن من الضروري أيضا احترام تقسيم عمل هيئات الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها، وذلك لتجنب ازدواجية الجهود. ولاحظ الوفد نفسه أنه في حين يواصل دعم الجهود التي يبذلها البرنامج الفرعي لتحسين قدرة الدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات، فإن تقييم نتائج البرنامج الفرعي لا يزال صعبا، وأشار إلى أنه لا يمكن تحديد الأثر المترتب على دور الأمم المتحدة في حالات النزاع.

9 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية، لوحظ أنه في حين أن فروع الاستراتيجية بالنسبة لمعظم البرامج الفرعية زاخرة بالمعلومات، ثمة حاجة إلى مزيد من التوضيح فيما يتعلق بعمل البرنامج الفرعي 1. ولوحظ أن البرنامج الفرعي يشير إلى أدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام والحفاظ عليه في فرع الاستراتيجية، إلا أنه لم يوضح الكيفية التي يستخدم بها هذه الأدوات والأنشطة التي يضطلع بها. وطلب أحد الوفود زيادة التركيز على نظم الإنذار المبكر لتيسير الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في وقت مبكر لجهود منع نشوب النزاعات التي تبذلها الدول الأعضاء، كما طلب مزيدا من المعلومات عما يمكن عمله للتمكين من ذلك. وأشار الوفد نفسه إلى القائمة الموسعة للولايات التشريعية التي عهد بها إلى البرنامج الفرعي، وطلب تقليص الجدول الزمني إلى حد كبير في إطار تنشيط الجمعية العامة.

10 - وفيما يتعلق بقائمة الولايات التشريعية للبرنامج الفرعي، أشار أحد الوفود إلى أهمية قرار الجمعية العامة 5/57 بشأن إلغاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، وقرار الجمعية 185/70 بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، وطلب مزيدا من المعلومات عن الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الفرعي لتنفيذ الولايات الناشئة عن هذين القرارين. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن التدابير القسرية الانفرادية تعرض التعددية للخطر. وفيما يتعلق بمسألة الولايات التشريعية، ردد أحد الوفود التقدير الذي أعرب عنه في وقت سابق وفد آخر للإبقاء على الولايات التشريعية في البرنامج، لا في المرفق، ولاحظ أنه بالنسبة للقرارات المتعلقة بالتدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، فإن القائمة لا تتضمن أحدث ولاية، وهي قرار الجمعية 200/74.

11 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، أعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل البرنامج الفرعي. ورحب أحد الوفود بدعم البرنامج الفرعي لأكثر من 50 دولة عضوا وتوسيع نطاق عمل البرنامج الفرعي من خلال شراكته مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية. ولاحظ وفد آخر أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الانتخابات أمر حاسم لدعم البلدان في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد اتفقت بشأن أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 16، الذي اعتُرف في إطاره بأهمية العمليات والمؤسسات السياسية الشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة. ورحب الوفد بالتحسينات التي

طرأت على أداء الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية في الوقت المناسب، وأعرب عن دعمه الكامل للنتيجة المبرزة المقررة لعام 2020، وشجع الأمانة العامة على التعاون عن كثب مع الكيانات المعنية في أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تنفيذ البرمجة الشاملة لدعم الانتخابات. وشجع الوفد نفسه على التعاون الوثيق بين بعثات الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية والبرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الانتخابات على وجه الخصوص، وشجع على زيادة تركيز هذا التعاون في مجال الإبلاغ. ولاحظ أحد الوفود أنه فيما يتعلق بالفرع المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2019 مقابل النتيجة المقررة (الفقرة 3-30)، في حين أفاد البرنامج الفرعي بأن النقاط المرجعية لعام 2019 قد تحققت، لم تقدم أي معلومات عن النتائج، وشجَّع الوفد على اتباع نهج أكثر توجها نحو النتائج في المستقبل.

12 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شؤون مجلس الأمن، لاحظت بعض الوفود مع التقدير عمل البرنامج الفرعي. وقوبلت زيادة الدعم المقدم إلى الأعضاء الجدد والجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين عملية جمع البيانات وعرضها، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بالترحيب. ورحب أحد الوفود بصفة خاصة بالعمل الذي اضطلع به البرنامج الفرعي مع مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات بشأن المراحل الانتقالية التي تجري في البعثات الميدانية (الفقرة 3-47)، وأشار إلى أن هذا مثال جيد على التعاون بين الأمانة العامة والمؤسسات الأكاديمية. ولاحظ أحد الوفود أن هدف البرنامج الفرعي، وهو المساهمة في كفالة اضطلاع مجلس الأمن بفعالية بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، قد صيغ بعبارة أقوى من اللازم، تعني ضمنا أن البرنامج الفرعي يسهم في كفالة اضطلاع المجلس بمسؤولياته، وأنه لم يُصغ في شكل مساهمة يستفيد منها المستخدمون النهائيون. وفيما يتعلق بمقياس الأداء لعام 2019: عدد الاستفسارات أو طلبات البحث (الشكل الرابع من الباب 3)، أقر أحد الوفود بالتعقيد الكبير الذي تتسم به الاستفسارات وطلبات البحث التي ترد إلى البرنامج الفرعي من الدول الأعضاء، وطلبَ معلومات عن عدد الاستفسارات أو طلبات البحث التي لم يتم الرد عليها. ولاحظ الوفد نفسه أن تعيين خبراء للانضمام إلى أفرقة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن يبدو أنه يشكل تحديا كبيرا، وأوصى بأن تبدأ عملية استقدام الموظفين في وقت مبكر. وأشار وفد آخر إلى أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن 2467 (2019) بشأن تعيين أعضاء أفرقة الخبراء المختصين في مجال العنف الجنسي والمسائل الجنسانية، عند الاقتضاء (الفقرة 3-51).

13 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، إنهاء الاستعمار، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه لا حاجة إلى تغيير الهدف المتعلق بالبرنامج الفرعي عما ورد في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين 2018-2019 (A/6/71/Rev.1)، نظرا لعدم حدوث تغيير في ولاية البرنامج الفرعي. وطلب وفد آخر توضيح السبب الكامن وراء عدم توقع تقارير في عامي 2020 و 2021 فيما يخص المنجز المستهدف ألف-4، تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة المعنية عن بورتوريكو (الجدول 3-8).

14 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، رحب أحد الوفود بدمج المكتب في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وشجع بقوة على تعميق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأشار الوفد نفسه إلى أن النهج المتكامل إقليميا في منطقة الساحل يبدو وكأنه يسفر عن نتائج مشجعة، وأوصى بتطبيق الدروس المستفادة في جمهورية أفريقيا الوسطى في سياقات أخرى. وأقر أحد الوفود بأن الحلول التي تتولّى البلدان زمامها أمر أساسي، مشيرا إلى أن ذلك ورد بوضوح في القرارين التوأمين لعام 2016 بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (قرار مجلس الأمن 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70)، ولاحظ أن مثال بوركينا فاسو الذي ورد في التقرير (الفقرات من 3-89 إلى 3-93) نهج يندرج

ضمن أفضل الممارسات ويمكن تكراره. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن لجنة بناء السلام ستزيد من نشاطها في مجال الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والدوليين، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، تمشيا مع التقرير المعنون "مسارات لتحقيق السلام". ولوحظ أيضا أن الزيادة الكبيرة في تمويل صندوق بناء السلام في السنوات الأخيرة تبين أن الجهات المانحة تدعم بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ولوحظ أنه بالنظر إلى الآثار التي يحتمل أن تترتب على جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) فيما يخص مدى توافر المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لاستكشاف فرص تمويل مبتكرة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يود أن يرى في التقارير المقبلة مزيداً من التفصيل في ما يلي: (أ) الخطوات المتخذة لتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛ (ب) استعراضات حافظة صندوق بناء السلام التي أجريت في الفترة 2020/2019؛ (ج) تفعيل دور البرنامج الفرعي "المفصلي" في منظومة الأمم المتحدة. وأُعرب عن رأي مفاده أن أي إعادة نظر في الميزانية ينبغي أن تنتظر استعراض تنفيذ تلك الإصلاحات.

15 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن هدف البرنامج الفرعي (الفقرة 3-84) قد صيغ من منظور عمل البرنامج الفرعي، لا من حيث الفوائد التي تجنى من منظور المستخدمين النهائيين، وأشار إلى أن من المتوقع أن تنعكس هذه الصياغة في فرع الاستراتيجية. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات مستكملة عن الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام، بما في ذلك مدى التقدم المحرز في عملية الاستعراض، وما إذا كانت العملية قد تأثرت بجائحة كوفيد-19، وما إذا كان تقرير الاستعراض سيكون جاهزا بحلول تموز/يوليه 2020 كما هو متوقع في الإطار المرجعي.

16 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، رحبت الوفود بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في حزيران/يونيه 2019، وأعربت عن رأي مفاده أنه سيكون من المفيد للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع جامعة الدول العربية، وأن ذلك من شأنه أن يساعد على تحسين المشاورات وتبادل المعلومات بين المنظمتين. ولاحظ أحد الوفود أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات والتوضيح في فرع الاستراتيجية (الفقرة 3-102) فيما يتعلق بعمل البرنامج الفرعي. ولاحظ الوفد نفسه أن مقياس الأداء لعام 2021 هو نفسه فيما يخص النتيجة 1 والنتيجة 2 في عام 2021، وأعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من المهم اتخاذ نتائج مختلفة ومقاييس أداء مختلفة، لإظهار وجود صلة أفضل بين عمل البرنامج الفرعي والنتائج المتوقعة. وأشار أحد الوفود إلى أهمية أن يؤدي البرنامج الفرعي عمله بكفاءة وأن يوفر مردودا على الإنفاق في الوقت الذي ينتقل فيه إلى تنفيذ ولايته، مشيرا إلى أن الميزانية قد زادت زيادة كبيرة.

17 - وفيما يتعلق بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الهام الذي يقوم به المكتب دعما لتحقيق حل الدولتين وخلال فترة حرجة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ورحب أحد الوفود بالتفاصيل التي تضمنها التقرير بشأن التقدم الملموس الذي أحرزه البرنامج نحو تحقيق هذا الهدف خلال عام 2019، مشيرا إلى مثال على النجاح في تجنب التصعيد الشامل بين إسرائيل وحماس في غزة، وتحسين الظروف الإنسانية. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده للاستراتيجية والافتراضات الواردة في تقرير عام 2021، ورحب بالتركيز على إدراج منظور جنساني في جهود بناء السلام، بما في ذلك من أجل دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن كيفية تأثير حالة تفشي كوفيد-19 على عمل المكتب وعلى تنفيذ ولاياته.

18 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، هنأ أحد الوفود المكتب على عمله الهام جدا، ورحَّب بالعرض المنظم لأعماله. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل المكتب في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وعمله مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ولاحظ أحد الوفود أن الالتزام السياسي بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لا يزال قويا من كلا الجانبين، وأعرب عن دعمه لاستمرار عمل المكتب مع الاتحاد الأفريقي لترجمة هذا الالتزام إلى قدرة معززة للاتحاد الأفريقي وإلى نتائج محددة وقابلة للقياس. ولوحظ أن الاتحاد الأفريقي يمكن أن يحقق مزية نسبية قوية في منع نشوب النزاعات والوساطة، وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل المكتب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع جوانب العمل في مجال السلام والأمن. ورحب الوفد نفسه بدعم المكتب للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأشار إلى أن من الأهمية بمكان أن يستمر التركيز على ذلك خلال السنة المقبلة في الوقت الذي يستعد فيه الصومال لإجراء انتخابات تاريخية في أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021 ونقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية في عام 2021. ولاحظ الوفد أن تأثير كوفيد-19 على الأمن والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية قد يكون شديداً، حيث يؤدي كل من الآثار الأولية والثانوية إلى تفاقم الضغوط وأوجه الضعف والصدمات الكامنة. ولوحظ أن البرنامج قد يحتاج إلى التكيف مع أولويات الاتحاد الأفريقي المتغيرة في ظل تقدم هذه الجائحة في أفريقيا، ولكن ينبغي للمكتب أن يدعم الاتحاد الأفريقي لتمكينه من التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها بما يراعي ظروف النزاع.

19 - وأشار أحد الوفود إلى عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز نقل المعارف، وطلب في هذا الصدد مزيدا من المعلومات عن كيفية ترجمة الاجتماعات بين الدوائر الإدارية النظيرة إلى نتائج. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل المكتب في الصومال، مشيرة إلى الدور الذي يضطلع به المكتب في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وطُلب توضيح فيما يخص خطط المكتب المتعلقة بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن الاستعراض الاستراتيجي المشترك. ولاحظ أحد الوفود مع التقدير تنسيق عمل المكتب مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واستفسر عما إذا كان يجري تنسيق مماثل مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وطلب الوفد أيضا مزيدا من المعلومات عن كيفية تنسيق المكتب مع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى التي أسندت لها ولايات في أفريقيا.

20 - وفيما يخص مكتب مكافحة الإرهاب، أعربت الوفود عن تقديرها للجهود المتواصلة التي يبذلها دعما لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأُعرب عن التقدير للنهج المتوازن إلى حد ما المتبع في إعداد البرنامج، وشُدِّد على أن أنشطة المكتب ينبغي أن تكون راسخة في الاستراتيجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تمثل بذلك بشكل رئيسي ركيزة السلام والأمن في عمل المنظمة. وفيما يتعلق بموجز الأولويات المواضيعية، توخى الوفد نفسه الحذر الشديد عند الإشارة إلى مفاهيم تفتقر إلى الاعتراف العالمي، مشيراً بوجه خاص إلى مفهوم "التطرف العنيف". وأشار الوفد إلى أنَّه وفقاً لقرارات الجمعية العامة بشأن استعراض الاستراتيجية، كُلِّف المكتب بمهمة منع التطرف العنيف ومكافحته عندما يفضي إلى الإرهاب، غير أنه لوحظ أن خمس فقرات على الأقل من برنامج عمل المكتب تضمنت صيغاً تغفل الصلة القائمة بين التطرف العنيف والإرهاب. وطُرح سؤال عن السبب في أن النتائج المقررة لمكتب مكافحة الإرهاب في عام 2021 لم تُجسّد إلا في سياق مشروع واحد مكرَّس للكشف عن سفر الإرهابيين والتصدي له، بينما جرى تجاهل جميع مسارات الأنشطة البرنامجية

الأخرى، بما فيها تلك التي بدأت في عام 2020. وأشـــار أحد الوفود إلى التقييم الخارجي الجاري للبرنامج الخماسـي السـنوات الذي ينفذه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (الفقرتان 3-229 و 3-230)، وأشـار في هذا الصـدد إلى أن عملية التقييم سـتظل جارية وقت المناقشـة. وبناء على ذلك، لا يمكن أن تؤخذ نتائج التقييم في الاعتبار بالنسـبة لخطة برنامج المكتب لعام 2021. ووجه الوفد نفسـه انتباه أعضـاء اللجنة إلى عدم كفاية تمويل المكتب من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ولوحظ أن الموارد الخارجة عن الميزانية تمثل 96,9 في المائة من مجموع تمويل المكتب، في حين أن الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2021 في الميزانية العادية لا تعكس أي تغييرات مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2020. وأعرب الوفد عن شكوكه في أن تغطي الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2021 تكاليف تنفيذ ولايات المكتب تنفيذا تاما يتسـم بالكفاءة والفعالية، مع مراعاة أن الموارد الخارجة عن الميزانية تمثل نسـبة 96,9 في المائة من إجمالي ميزانية المكتب، وأن هناك خطراً كبيراً يتمثل في انخفاض التبرعات الواردة بعد تفشي جائحة كوفيد-19.

21 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل المكتب في مجال تنسـيق جهود مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وشجع المكتب على ضمان التنفيذ المتوازن والفعال للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وارتأى الوفد نفسـه أنه في إطار النتائج المقررة لعام 2021، فيما يتعلق بالنتيجة 1: الحيلولة دون سفر الإرهابيين جوّاً (نتيجة مرحّلة من عام 2020)، كان من الأجدر اتخاذ العنوان "منع سفر الإرهابيين"، حيث إن السفر يتم عن طريق البر والبحر، فضلا عن السفر جوّاً، وشجع الوفد في هذا الصدد المكتبَ على بذل جهود أقوى لتوسيع نطاق البرنامج ليشمل المزيد من الدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

22 - لاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دعما لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والحفاظ عليه.

23 - وأثنت اللجنة على مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لما قام به من أعمال، وشـجعت على زيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي لدمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسـلام والأمن في جميع جوانب عمل المكتب في مجال السلام والأمن.

24 - ورحبت اللجنة بالدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال، الذي سـيكون حاسـما في الانتخابات الوطنية المقبلة وفي نقل المسـؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية في عام 2021.

25 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمينَ العام على زيادة الاتساق والتآزر والتنسيق في الأعمال التي تضـطلع بها المنظمة في مجالات من قبيل منع نشـوب النزاعات، وحفظ السـلام، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وفقا لولاية كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.

26 - ولاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في إطار البرنامج الفرعي للمسـاعدة الانتخابية في سـبيل دعم البلدان التي تطلب ذلك في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشـاملة وشفافة وسلمية، بالاقتران مع الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق خطة عام 2030.

27 - ورحبت اللجنة بعمل مكتب دعم بناء السـلام بشـأن تعزيز الحلول التي تتولّى البلدان زمامها، وطلبت إلى الجمعية العامة أن تشـجع المكتب على زيادة نشـاطه في مجال الشـراكة مع منظومة الأمم

المتحدة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والشـــركاء الدوليين، بما في ذلك إدراج منظور جنســـاني في جهود بناء السلام، لأغراض منها دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

28 - **وأحاطت اللجنة علماً بالعمل المنجز بشـــأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ورحبت بافتتاح مكتب في القاهرة في حزيران/يونيه 2019.**

29 - **ولاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي قام به مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دعما لتحقيق حل الدولتين، وذلك خلال فترة حرجة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط.**

30 - **ورحبت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به شعبة شؤون مجلس الأمن لدعم آليات عمل المجلس.**

31 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، رهنا بالتعديلات التالية:**

البرنامج الفرعي 1

منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

الأداء البرنامجي في عام 2019: عملية استفتاء سلمية في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

الفقرة 3-19

تحذف عبارة "العنيفة".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن (نتيجة جديدة)

الفقرة 3-25

يستعاض عن عبارة "مسببات وحالات النزاع" بعبارة "الأسباب الجذرية للنزاعات".

البرنامج الفرعي 4

إنهاء الاستعمار

الهدف

الفقرة 3-56

يســتعاض عن عبارة "النهوض بعملية إنهاء الاســتعمار" بعبارة "تعزيز عملية إنهاء الاستعمار".

الفقرة 3-56

تضاف بعد عبارة "غير المتمتعة بالحكم الذاتي" عبارة "وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

الأداء البرنامجي في عام 2019: زيادة مشـــاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الأعضاء في الحلقة الدراسية الإقليمية

الفقرة 3-61

يستعاض عن عبارة "النهوض بعملية إنهاء الاستعمار" بعبارة "تعزيز عملية إنهاء الاستعمار".

تضاف بعد عبارة "غير المتمتعة بالحكم الذاتي" عبارة "وفقا للميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 2: زيادة عدد الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة التي تقدم معلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (نتيجة جديدة)

الفقرة 3-64

تحذف عبارة "شعوب".

الفقرة 3-66

تضاف عبارة "عند الاقتضاء" في نهاية الجملة.

المنجزات المستهدفة

الجدول 3-8

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2019-2021، حسب الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

4 - تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة المعنية عن بورتوريكو

العمود المعنون "المقرر لعام 2020"

يستعاض عن الشرطة "-" بالرقم "1".

العمود المعنون "المقرر لعام 2021"

يستعاض عن الشرطة "-" بالرقم "1".

البرنامج الفرعي 6
مكتب دعم بناء السلام

الاستراتيجية

الفقرة 3-87

يستعاض عن عبارة "البلدان ذات الأولوية الهشة والمتضررة من النزاعات" بعبارة "البلدان المعرضة لخطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه والبلدان ذات الأولوية المتضررة من النزاعات".

الأداء البرنامجي في عام 2019: بوركينا فاسو – اتباع نهج متكامل للحد من خطر النزاع

الفقرة 3-89

يستعاض عن عبارة "السياقات التي لا توجد فيها بعثات" بعبارة "حالات ما بعد انتهاء النزاع".

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: زيادة المشاركة المتسقة والشاملة في بناء السلام والحفاظ عليه (نتيجة مُرحَّلة من عام 2020)

الفقرة 3-94

يستعاض عن عبارة "البيئات المعقدة" بعبارة "الحالات المتأثرة بالنزاعات".

البرنامج الفرعي 7
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

النتائج المقررة لعام 2021

النتيجة 1: افتتاح مكتب الاتصال وتعزيز أنشطة المشاركة (النتيجة مرحَّلة من عام 2020)

الجدول 3-18، مقاييس الأداء

العمود المعنون "*2020*"

تحذف عبارة "العنيفة".

العمود المعنون "*2021*"

تحذف عبارة "العنيفة".

الفرع سادسا –

مكتب مكافحة الإرهاب

برنامج العمل

مكتب مكافحة الإرهاب

الاستراتيجية

الفقرة 3-223

في الجملة الثانية، تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".

وفي الجملة الرابعة، تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".

وإضافة المختصر بعد عبارة "مركز مكافحة الإرهاب" لا تنطبق على النص العربي.

الفقرة 3-224

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف".

العوامل الخارجية لعام 2021

الفقرة 3-225 (أ)

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".

الفقرة 3-226

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "سياسة وبرنامج للشؤون الجنسانية فيما يتصل بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف".

ويستعاض عن عبارة "تدابير لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف" بعبارة "تدابير في هذه المجالات".

الفقرة 3-228

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".

أنشطة التقييم

الفقرة 3-230

يستعاض عن الجملة "ولقد أُخذت في الحسبان نتائجُ التقييمات المشار إليها أعلاه في وضع الخطة البرنامجية لعام 2021" بالجملة التالية: "ولقد أُخذت في الحسبان نتائج التقييم الذاتي المذكور أعلاه في وضع الخطة البرنامجية لعام 2021، في حين يتوقع أن يكون لنتائج التقييم الخارجي الجاري أثر على إعداد إطار برنامجي استراتيجي جديد متعدد السنوات لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب".

الفقرة 3-231 (ب)

تضاف عبارة "المفضي إلى الإرهاب" بعد عبارة "والتطرف العنيف".